سياسة هدم المباني «غير المرخّصة» بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية

راسم محيي الدين خمايسي

لاقت الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة منذ ثلاثين شهراً، اهتماماً خاصاً من الدارسين والباحثين، حيث أُجريت دراسات عدّة تناولت الآثار السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، للانتفاضة على المجتمعين، الفلسطيني والاسرائيلي. ويتفق الدارسون على ان المجتمع الفلسطيني يعاني كثيراً من السياسة الاسرائيلية المتّبعة تجاهه على الاصعدة المختلفة. وكان من بين المواضيع، التي أولاها المتابعون للاحداث في المناطق المحتلة اهتماماً بالغاً، الارتفاع الملحوظ في عمليات هدم مباني ومنازل المواطنين الفلسطينيين، سواء تحت حجج أمنية أو حجة البناء بدون ترخيص. فقد اصبحت عمليات هدم المنازل اسلوب عقاب تستخدمه سلطات الاحتلال ضد المواطنين لردعهم عن مقاومة الاحتلال الاسرائيلي.

وهذه الدراسة تتناول، بالتحليل، موضوع هدم المباني غير المرخّصة في ظل الانتفاضة، من زاوية نشوء هذه الظاهرة، وأبعادها على المجتمع الفلسطيني، واستقصاء استراتيجية الهدم، ولا تقف على عرض المعطيات فحسب؛ وذلك لأن عدد المباني التي تهدم، بحجة عدم الترخيص، ارتفع، ارتفاعاً ملحوظاً، في فترة الانتفاضة، مقارنة بالفترات السابقة.

في البداية، سنحاول استعراض سياسة التخطيط الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية، وسنتوقف، بشيء من التفصيل، عند دوافع، وأسباب، نشوء ظاهرة البناء بدون ترخيص في الضفة الفلسطينية، والتي تعتبر استمراراً لنفس الظاهرة السائدة في الوسط العربي في اسرائيل[1].

وسنستعرض، أيضاً، حجم عمليات هدم المباني غير المرخّصة واستراتيجية الهدم، حيث يبرز، جلياً، ان استراتيجية هدم المباني تعتبر استمراراً، وتنفيذاً، لاستراتيجية التخطيط الفيزيائي الاسرائيلي. وسنتوقف عند اجراءات الحصول على رخصة بناء والصعوبات التي تواجه المواطنين في سبيل الحصول على الرخصة، ممّا يدفعهم، مرغمين، الى البناء بدون رخص.

ان الدراسات التي تناولت سياسة التخطيط الاسرائيلية في المناطق المحتلة توقفت عند وصف هذه السياسة، وأهميتها في عملية ضمّ المناطق الى اسرائيل[2]. ولكن هذه الدراسات لم تتناول، بالتفصيل، العراقيل التي توضع في وجه الفلسطينيين للحصول على رخصة، ودور رخصة البناء في عملية تنفيذ سياسة التخطيط، وتحجيم البناء العربي، وما لذلك من أبعاد جيو ـ سياسية واقتصادية. وسوف نحاول، في هذا البحث، القاء بصيص من الضوء فحسب على جوانب هذه القضية في الضفة الفلسطينية، وذلك لأن هذه الدراسة ليست الاّ مقدّمة لدراسة متخصّصة تتناول، بالتفصيل،